



# النسوية خط المواجهة: التصدي للأبعاد المتعددة لانعدام أمن النساء في اليمن وليبيا



WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR  
**PEACE & FREEDOM**

# الفهرس

١. معلومات أساسية ..... ١
٢. مقدمة ..... ٢
٣. المنهجية ..... ٣
٤. «المجتمع لا يثق بنا، لكننا نحدث تغييراً»: مشاركة النساء المحليات في السلام والأمن ..... ٦
- ٤.١ «الربيع العربي» وخلق احتياجات جديدة إلى الاستجابة المدنية ..... ٦
- ٤.٢ كيف تكشف أشكال المشاركة المدنية متعددة الأبعاد في السلام والأمن؟ ..... ٧
٥. «هناك الكثير من الضربات الموجهة ضدنا»: التحديات والأولويات والاهتمامات المتعلقة بسلام المرأة وأمنها ..... ١١
- ٥.١ العسكرة: محظورة في العلن، ومصدر قلق كبير في السر ..... ١١
- ٥.٢ مخاوف متعددة الأبعاد متعلقة بالسلام والأمن ..... ١٢
- ٥.٣ هل مشاركة النساء المحليات في التطورات السياسية والمفاوضات أسطورة؟ ..... ١٣
٦. كيف يرتبط منع حرية حركة المرأة في ليبيا واليمن بتقليص مشاركتها؟ ..... ١٦
- الحركة والنقل والتفتيش الأمني ..... ١٦
- ٦.١ أنماط التنقل ..... ١٧
- ٦.٢ وصاية الذكور ..... ١٧
- ٦.٣ نقاط التفتيش ..... ١٨
٧. هل يعمل المجتمع الدولي على تطبيع التطرف العنيف وتعزيز الرقابة الأبوية الوطنية؟ ..... ٢٠
٨. ملاحظات ختامية ..... ٢٤
٩. التوصيات ..... ٢٦
١٠. مراجع تم الاستشهاد بها ..... ٢٩

إن إنجاز هذا البحث لم يكن ممكناً لولا شجاعة ومثابرة وعمل الناشطات المحليات في ليبيا واليمن، اللواتي لم يتم الكشف عن أسمائهن لدواعي أمنية. التصميم: ديما البابا

صورة الغلاف: ٢٠١٢ لهيومن رايتس ووتش / سامر مسقطي

عشية أول انتخابات ديمقراطية في ليبيا، أقامت حجة نوار وقفة احتجاجية في ساحة خارج المحكمة في بنغازي، حيث أمضت العديد من الأمسيات لدعم الثورة منذ مطلع عام ٢٠١١. «لقد انتظرت حياتي كلها ليوم غد، الذي سيشكل يوماً جديداً للليبيا»، قالت نوار التي ستصوت للمرة الأولى في حياتها. «لقد ضحينا بالكثير للوصول الى هنا».

© حقوق التأليف والنشر ٢٠١٧ محفوظة لصالح رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى المشروع والمنظمة المنسقة، والمحرر، والمؤلفين ذوي الصلة. ولا يجوز تغيير النص أو تحويره أو البناء عليه. ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها. أيار ٢٠١٧

النسوية في خط المواجهة: التصدي لانعدام أمن المرأة متعدد الأبعاد في اليمن وليبيا  
النسخة الأولى  
٣٢ صفحة  
الباحثات: فانيسا فار وسارة بخاري  
منسقي البحث: رشا جرهوم وفريق البحث في منظمة «معاً نبنيها»



# ١. معلومات أساسية

العنيفة التي بدأت على الفور تقييد مشاركتهم في الأحداث السياسية التاريخية في المنطقة بفعالية أكبر. ويتوافق هذا المشروع مع المبدأ الأساسي للرابطة وهو أن الحلول المستدامة لا تظهر إلا عندما تفهم النساء أنفسهن، ويتحدثن، بأصواتهن، عن انعدام الأمن الذي يواجهنه.

كانت النساء حاضرات بوضوح في الانتفاضات التي اجتاحت الدول العربية منذ عام ٢٠١١ فقد كن بين أوائل من نزلوا إلى الشوارع، وظهرن على الشاشات كمحللات ومعلقات خبيرات، وهيمن على وسائل التواصل الاجتماعي كشهود عيان وناشطات يفسرن الأحداث السريعة في تلك الأيام المضطربة. غير أن المبادرات والمساهمات النسائية في الدوائر الدبلوماسية الرسمية لم تكن واضحة للعيان وافتقرت إلى التأثير كما حصل في أفغانستان والعراق في العقد الماضي.<sup>١</sup>

عندما نُظهر أوجه الظلم، فإننا  
على الأرجح نُظهر آليات السلطة  
التي تسببه.... لذا، فإن عدم وجود  
تحليل لانعدام الأمن من منظور  
جندي هو وسيلة لتقليل عدد  
القضايا المطروحة على الطاولة.  
ثمة دوافع كثيرة لعدم الاكتراث.  
اللامبالاة عمل سياسي. ففي كل  
مرة يختار المرء اللامبالاة إزاء شيء  
ما، فإنه يختار نتيجة سياسية  
(إنلو، ٢٠١٣: ١٣٥-٦).

وفي أواخر عام ٢٠١١، بدأت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية وضع برنامج يحاول معالجة هذه المشكلة، في استجابة ملموسة للأحداث السياسية المتسارعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في مرحلته الأولى، ركز البرنامج واسمه "القضاء على التمييز وتعزيز سلام المرأة وأمنها في المنطقة (أجندة ١٣٢٥ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)" على دراسة كيف يمكن للمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة، وبينهن من يتمتعن بخبرة طويلة في مجال النهوض بالاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، توسيع نشاطهن اليوم في مجال حقوق الإنسان.<sup>٢</sup> وركز البرنامج بشكل خاص على تهديدات ظاهرة التسلح الدولية والإقليمية، وتضارفاها مع التطرف الديني المحلي والأجنبي، وكان هدفه الرئيس هو بناء قدرات النساء على توثيق وتحليل انعدام الأمن متعدد الأبعاد<sup>٣</sup> الذي يواجهنه، كي يتمكن من مقاومة الردود

١- للاطلاع على كيف أساء المجتمع الدولي استخدام أجندة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان، انظر كلير دونكانسون وفانيسا فار: «فشل خطة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان»، في جاكى ترو وسارة ديفيز، محرران، دليل أكسفورد بشأن المرأة والسلام والأمن، مطبعة جامعة أكسفورد: أكسفورد. يصدر قريباً.  
٢- وقعت ليبيا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها في عام ١٩٨٩. وفي عام ٢٠٠٤، وقعت البروتوكول الاختياري الأول الذي يسمح للجنة الدولية بتلقي شكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان من أفراد أو جماعات. وصادق اليمن على الاتفاقية قبلها في عام ١٩٨٤.  
٣- صاغت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية مصطلح «انعدام الأمن متعدد الأبعاد» من أجل الدفع قداماً بمؤشرات «الفقر متعدد الأبعاد» و«عدم المساواة بين الجنسين» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأدوات التي وضعت لدعم سلسلة تقارير التنمية البشرية (متاحة على: <http://hdr.undp.org/en>). ومع أن هذه المؤشرات توفر أفضل الأفكار المتاحة عن أسباب معاناة الناس من الفقر، وكيف يصيب عدم المساواة بين الجنسين طريقة عيش الفقراء، فإنها ليست كافية بعد لشرح الروابط بين الفقر وانعدام الأمن في النزعة العسكرية، وهو شرح ضرورية برأينا للكشف عن إمبريالية الرأسمالية المتأخرة التي تعتمد على تناقص مصادر الوقود الأحفوري وانخفاض عائدات الاستثمار في الطاقة بسرعة.

## ٢. مقدمة

مباشرة، أو يعزز الهدوء الذي يفتح فرصاً لمزيد من الأمن ويسهم في نهاية المطاف في إحلال السلام. ونحن ملتزمون، مع شركائنا، بإيجاد فضاءات تمكّن النساء من كشف انعدام الأمن متعدد الأبعاد الذي يرغمن على مواجهته في البلدين. ولا يزال شركاء الرابطة يتحدون الاعتقاد بأن أولئك الذين أسسوا «علاقات رفيعة المستوى» أو الذين يمكنهم تصنيف أنفسهم بأنهم «يمثلون مجموعة مصالح محددة» هم وحدهم يستحقون المشاركة في عمليات السلام الرسمية. ولذا، لا تزال الرابطة ملتزمة بتغيير النهج المعتاد المتمثل في قبول أفكار النساء النخبة أو اللواتي يظهرن علناً، وإيجاد سبل لتوسيع شبكة النساء اللواتي يمكن أخذ آرائهن وأفعالهن في الاعتبار للسماح بالتركيز على المبادرات المجتمعية الصغيرة متنامية الأثر التي تخلقها النساء ويعملن يومياً على استدامتها. وكما قالت إحدى الباحثات الرئيسيات في هذا التقرير: «أعرف النساء اللواتي يخرجن ويظهرن في الأماكن العامة. أنا أحترمن لكنني أدرك أيضاً افتقارهن إلى التنوع والتواصل مع الأجيال، وامتيازاتهن، مثل قدرتهن على السفر وحدهن، ولكن ما أراه ولا يرونه هو أن جميع اللببيين، كلنا كنساء، مرتبطون بصنع السلام، ونحن جميعاً نشكل العناصر المهمة لعملية صنع السلام».

وتأمل رابطة النساء الدولية للسلام والحرية أن يحافظ هذا الدعم للمشاركات الصغيرة على بعض الروح التي أبدتها النساء عندما انضممن لأول مرة إلى الفضاء العام الذي فتحتة الانتفاضات. لقد قمنا، طوال هذا التقرير، بالتأمل في وجهات نظرهن بشأن ماهية الحياة في ظل عقيدة «حرب بلا نهاية»<sup>٤</sup>.

يدفع هذا التقرير التحليلي قدماً العمل مع المنظمات المحلية النسوية المشاركة في بناء السلام وسلام وأمن المرأة الذي بدأتها رابطة النساء الدولية للسلام والحرية قبل خمس سنوات، مع تركيز خاص على تجارب السلام والأمن والتحديات ومصادر القلق المتعلقة بالمرأة في ليبيا واليمن. وبسبب انعدام الأمن المحلي / الداخلي والتورط العسكري الدولي في البلدين، تدهور الوضع الأمني اليوم إلى درجة لم تترك الهيمنة العسكرية سوى فضاء محدود جداً لمشاركة النساء في عمليات بناء السلام والمصالحة وعمليات السلام، مع أنهن شكلن قوى للتغيير الثوري في بداية انتفاضة كل من البلدين. وأدى هذا الإقصاء المتعمد إلى نقص كبير في الروايات والمساهمات المقدمة من النساء المحليات بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو ما أدى بدوره إلى تحليل غير كامل للأسباب الجذرية للنزاعات والمخاوف المتعلقة بالسلام والأمن. وفي محاولة لمعالجة هذه المشكلة، تدرس رابطة النساء الدولية للسلام والحرية سبل العمل بشكل مختلف ضمن قيود انعدام الأمن التي تواجهها النساء في ليبيا واليمن في المقام الأول من خلال دعم شركائنا على الأرض في التعامل مع الجماهير الشعبية لأنهن يملكن الخبرة والمعرفة ويستطعن الوصول إلى جميع المناطق في كلا البلدين.

وتواصل الرابطة دراسة السبل الكفيلة باستفادة شركائنا من موقعها الفريد كنقطة اتصال بين النساء المحليات والمجتمع الدولي، ما يسمح بتوسيع عملية صنع السلام «غير المرئية» التي تقوم بها النساء - دبلوماسياً المسار الثالث النسائية الهادئة جداً والمحلية. وغالباً ما يتخذ ذلك شكل مفاوضات بين الأقرباء، مما يخلق حمايات

٤- الولايات المتحدة الأمريكية أحد الخصوم الرئيسيين في كلا البلدين، سواء من حيث توريد / معاينة نقل الأسلحة أو من حيث التدخل العسكري المباشر بالضربات الجوية. وقد أصبحت المناقشات بشأن «عقيدة حرب بلا نهاية» أمراً شائعاً في التحليل النقدي للسياسة الخارجية الأمريكية ضد الدول ذات الأغلبية المسلمة بعد أن تحدث كل من الرئيسين جورج بوش وأوباما عن تورطهما في حرب دامت على الأقل جيل واحد. انظر، على سبيل المثال، غاري باس، ٢٠١٠، «حرب لا نهاية لها»، متاح على <http://www.nytimes.com/2010/09/05/books/review/Bass-t.html> وغلين غرينوالد، ٢٠١٤، «كبار الديمقراطيين، بقيادة هيلاري كلينتون، لا يدعون شكاً في أن الحرب التي لا نهاية لها عقيدة الولايات المتحدة الرسمية»، متاح على: <https://theintercept.com/2014/10/07/key-democrats-led-hillary-clinton-leave-doubt-endless-war-u-s-doctrine/>

## ٣. المنهجية

يستخلص هذا البحث استنتاجاته الرئيسة من محاضر المناقشات التي جرت باللغتين العربية والأمازيغية في بعض المدن الكبرى في اليمن وليبيا واستطاع شركاء الرابطة الوصول إليها. قامت منظمة «معاً نبنها» الليبية، وهي المنظمة الشريكة للرابطة في ليبيا، بقيادة محاضر المناقشات والمقابلات في ليبيا، بينما قاد الإستشارات في اليمن كل من مركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب، ومنظمة أكون للحقوق والحريات، ومنظمة ثالثة لن يتم ذكر اسمها لسلامة وأمن موظفيها. فقد اجتمعت مجموعات صغيرة من النساء في صنعاء وتعز وعدن في اليمن وطرابلس ويفرن وسبها في ليبيا. وواصلت شبكاتنا محاولة توثيق تجارب النساء وتحليل أوضاعهن، وفعلت ذلك رغم التعرض لأخطار مباشرة على الحياة لأسباب متنوعة مثل استمرار العنف المسلح، وتدهور الخدمات الصحية، والنزوح الداخلي، ورغم العوائق الهيكلية كنقص الكهرباء أو القدرة على التحرك داخل المدن أو فيما بينها. وهي تقوم بعملها في نظام سياسي عالمي سريع التغير يبدو أنه أدار ظهره إلى تعددية الأمم المتحدة.

ومع تدهور الوضع الأمني في كلا البلدين، لم يعد باستطاعتنا دعم شركائنا إلا عبر الإنترنت؛ ولذلك يستكمل التحليل الميداني الأولي الذي جمعته منظماتنا الشريكة ببحوث ثانوية، منها استشارة واسعة النطاق للتحليلات الأكاديمية والإعلامية الحالية لأوضاع البلدين المعنيين. ونستشهد بمحاضر المناقشات الجماعية التي أجراها شركاؤنا مع قيادات نسائية، ومع نازحات ونساء يجعلهن انتماؤهن إلى أقلية عرقية أكثر عرضة للعنف المتصل بالحرب<sup>٥</sup>. وتخدم هذه المناقشات في المجتمعات، التي لا تحظى فيها النساء عادة بقدرة كبيرة على الوصول إلى المعلومات وحيث يكون من الصعب القيام بأي شكل

من أشكال تنظيم المجتمع المدني، وظيفتين مهمتين للغاية: فهي توفر للنساء فضاءات لدعم بعضهن البعض كصانعات للمعرفة يستطعن تقديم المشورة والآراء بشأن قضايا تبقى سياسياً خارج سيطرتهم، وهي تسمح أيضاً بتأكيد التضامن والمشاركة في المواضيع التي لا تُشجع النساء على فهمها. ويمكن لشركائنا المحليين الاستفادة من علاقاتهم الشخصية للتحدث إلى أفراد ونساء أكثر لم يسبق أن تم الاتصال بهم كمقدمي معلومات. يصف فريق البحث في ليبيا النساء اللاتي تم التحدث إليهن من خلال الوصول إلى لقاءات خاصة بالمرأة كالتهنئة بمولود جديد مثلاً، بأنهن «مصادر معلومات غير متوقعة». وتحدثوا إلى نساء لا يُستشرن قط حتى لو تأثرن مباشرة بالحرب، وقد تتعارض معلوماتهن مع الروايات الرسمية لما يحدث في البلاد. ففي يفرن مثلاً، روت امرأة نزحت من صبراتة، ولم تكن لتروي قصتها لولا ذلك النزوح، كيف قتل أخوها على يد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وهي بذلك تنقض الإنكار الرسمي لوجود هذا التنظيم في ليبيا. كما كانت نساء يفرن مستعدات للتحدث عن قضايا الاغتصاب الذي ارتكبه الميليشيات، والاعتداء على نساء فضحن جرائم الميليشيات، وعن الهرب من محاولة الاغتصاب الجماعي على يد ميليشيات هاجمت النساء في منازلهن، وعن الصعوبات القانونية لمقاضاة الجناة. وفي اليمن، تحدثت النساء في تعز عن الشجاعة الشخصية التي أظهرنها في التواصل مع قادة الميليشيات للتفاوض من أجل الإفراج عن أسرى الحرب، كالتفاوض عبر صلات قرابة يرتبطن بها من خلال الزواج. كما تحدثن صراحة إلى فريق البحث حول استراتيجياتهن في تجاوز الحصار وغيره من أشكال الحصار العسكري، مثلاً بالحديث عن طرقهن في تهريب الأدوية إلى مراكز صحية لعلاج الذين أصيبوا في أعمال المقاومة.

٥- في ليبيا، أجرت منظمنا الشريكة «معاً نبنها» مناقشات جماعية مع ١٠ نساء يعملن في منظمات غير حكومية في طرابلس و٨ نازحات من أقلية عرقية نزحت إلى مخيم الفلاح في طرابلس من تاورغاء و١٠ نساء محليات في منطقة شبه حضرية لديهن القليل من النشاط المدني. وتراوح الأعمار بين ٢١ و٨٦، وتفاوتت مستويات التعليم من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، وكان بعض المستجيبين من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي اليمن، عقدت منظمة أكون للحقوق والحريات، ومركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب، ومنظمة ثالثة المناقشات الجماعية في صنعاء وعدن وتعز مع ٩٥ امرأة، من بينهن نازحات وممثلات عن المجتمع المدني ونشاطات سياسيات. كما أجريت ١٦ مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في المدن المذكورة آنفاً في اليمن. وقد ترجمت جميع الاقتباسات من العربية.

تجلب الأشخاص أنفسهم الذين قابلناهم من قبل. وهم لا يقبلون بأن لدينا آراء سياسية متنوعة، أو أكثر من صوت واحد، أو وجهات نظر نقدية. هم يحملون عنا صورة نمطية بوصفنا «حمائم سلام»، وليس أفراداً ذوي وجهات نظر سياسية. ويبدو أنهم يريدون أن يعملوا كوصي يمنع النساء من القيام بما نراه ضرورياً». ناشطة نسوية من اليمن.

«لماذا علينا دائماً أن نقف معاً، سواء كنا من الشمال أو الجنوب، بالنظر إلى تاريخ اليمن؟ الرجال ليسوا مضطرين للعمل انطلاقاً من فضاء مشترك وتوافقي، وهو شرط مستحيل التحقق للنساء وللرجال في زمن الحرب. نحن نختلف ونجادل ونريد أن نُحترم، كالرجال تماماً.»

- ناشطة نسوية من اليمن.

وتذكّر هذه الروايات الموجزة بمدى أهمية توفير أماكن آمنة للنساء في مناطق النزاع لإجراء مناقشات بشأن تعرضهن لانعدام الأمن في الحروب وتحليله: فالنساء اللواتي ما كن ليتكلمن يفعلن ذلك بدرجة عالية من الراحة والثقة لأن فرق البحث تواصلت معهن من خلال أشخاص يثقن بهم. وعبرت كثيرات - ولاسيما ممن شردتهن الحرب، ونساء المناطق المحيطة بالمدن، والأميات أو غير المتعلّقات - عن شعورهن بالراحة لمنحن فسحة قصيرة للهروب من عزلتهن اليومية. وفي كلا البلدين، واجهت النساء صعوبة متزايدة في الوصول إلى الأماكن العامة ولم يستطعن التحدث إلا في ضمن لقاءات نسائية أو منازل خاصة. وكانت المشاركات في مجموعات النقاش قد فكرن جميعاً في شؤون السلام والأمن، ولكن لم يسبق أن سئلن عن آرائهن أو منحن فرصة لتعميم تجاربهن. ومن خلال التواصل معهن، كان شركاء الرابطة يستكشفون ويمارسون أساليب بحث نسوي فعالة وملائمة للظروف للوصول إلى نساء في حالات صعبة للغاية.

ونظراً لضرورة إجراء البحث في مدن عدة، في اليمن وليبيا، فإن ضرورة دعم باحثين محليين بمستويات عالية من الثقة وإمكانية الوصول تعتبر جانباً حاسماً من جوانب عمل الرابطة التضامني. وقد درست فرق البحث معاً طريقة إجراء البحوث في أوضاع النزاع، مع التركيز على سبل التغلب على انعدام الثقة، والبقاء في مأمن، ومقارنة التجارب المشتركة للنساء حتى عندما تكون أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية متباينة جداً. ونحن لا نعني أن النساء لديهن وجهات نظر سياسية متجانسة، أو يمكن إرغامهن على مشاركتها.<sup>٦</sup>

«لقد غدا ميثاق المرأة من أجل السلام والأمن [الذي أنشأته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أكتوبر ٢٠١٥] وسيلة لتمهيشنا: فكلما نظمت الأمم المتحدة نقاشاً مع النساء،

<sup>٦</sup> - هيئة الأمم المتحدة للمرأة غير موجودة في ليبيا. وفي اليمن، يقتصر وجودها على صنعاء، وهي تدعو النساء إليها فقط لإجراء مشاورات، وترفض تحمل مسؤولية أي مخاطر أمنية قد تواجههن عند السفر إليها، ولاسيما من الجنوب. وينتقد شركاؤنا اليمنيون في البحث هذا النهج بشدة، خاصة لأنه يتبنى افتراضات لا تاريخية حول قدرات النساء واستعدادهن للعمل معاً عبر الانقسامات السياسية التاريخية التي غدت ذات أهمية كبيرة مرة أخرى في الحرب الأخيرة. انظر <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts>.



أحمد شهاب

AHMED SHIHAB

# ٤. «المجتمع لا يثق بنا، لكننا نحدث تغييراً»: مشاركة النساء المحليات في السلام والأمن

## ٤.١ «الربيع العربي» وخلق احتياجات جديدة إلى الاستجابة المدنية

جماعياً لإحداث التغيير، وإقامة تضامن جديد مع نساء ورجال من جميع الأعمار والخلفيات. فقد قالت قيادات نسائية يمنية أثناء مقابلات معهن في صنعاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦: «شعرنا باحترام جميع أطراف النزاع. لقد كان عملنا موثقاً به وذا مصداقية». في ليبيا، لا تزال النزاعات، اللواتي فقدن كل شيء تقريباً، يدركن أن مساهمتهن قيمة في إعادة الإعمار: «نحن نهتم ونشارك وعلينا فعل أي شيء لتعزيز السلام» (مخيم الفلاح، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وشاركت إحدى المستطلعات في تأسيس منظمة للدفاع عن القضايا الأمنية داخل المخيمات، وسلمت البيانات والمراسلات إلى الأطراف المعنية الرئيسة لاتخاذ الإجراء المناسب. وقالت المستطلعات إن بإمكان النساء البدء من مجتمعاتهن المحلية للمشاركة في السلام والأمن: فالمعلمات في المدارس والممرضات والطبيبات في المستشفيات يمكن أن يعملن جميعاً على تعزيز ثقافة السلام والأمن.

لا يمكن المبالغة في أهمية دخول أعداد كبيرة من النساء ميدان الحياة العامة في الأيام الأولى للانتفاضات: رفضن جميعاً إقصاءهن عن مختلف جوانب الحياة السياسية وعن إنشاء تنظيمات أهلية. كما تحدث النساء محرمات شديدة تحظر عليهن التفاعل مع نساء ورجال ليسوا ضمن دائرة القرابة المباشرة، إدراكاً منهن أن هذا العامل المهم في إبقائهن معزولات سياسياً وهامشيات صنعه إجماع سياسي يرتدي قناع ومبررات «قاعدة إلهية»،

أدت الدكتاتوريات المديدة لمعمر القذافي في ليبيا وعلي عبد الله صالح في اليمن إلى ضعف المجتمعات المدنية وانقسام مع محدودية مهارات الظهور العام والتنظيم.

«وتتحمل المرأة في كلا البلدين العبء المزدوج للإقصاء من الفضاء السياسي والاقتصادي العام وسيطرة أبوية راسخة تعتمد اعتماداً كبيراً على التقليل من شأن النساء وإضعافهن كأطراف فاعلة خارج نطاق الأسرة، بما يتناقض مع القوانين التي تبدو وكأنها تقدمية.»

وفي كلا البلدين، كانت انتفاضات «الربيع العربي» ودعوتها إلى الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمثابة حافز للنساء. وشهد كثير من اللواتي أصبحن ناشطات سياسياً صحوة لم يسبق لها مثيل لأنفسهن كناشطات لهن الحق في حضور عام، وكأفراد يمكن أن يتصرفوا



الرجال. وفي الأيام الأولى للانتفاضة، وغالباً لأول مرة في حياتهن، تمكنت النساء من تجربة الشارع كمكان مشترك يمكن للمدنيين أن يذهبوا إليه لمواجهة القمع السياسي والدعوة إلى تغيير لا عنفي.

وبالتالي يستوجب الطعن. ولم يسمح أي من البلدين ببناء هيكل قوية للمجتمع المدني، بما فيها أي نوع من الحركات السياسية الجماعية. وكانت الدعوات إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي أخرجت الجماهير إلى الشوارع في عام ٢٠١١ محاولة للتنديد بالحكم الإقصائي، وقد أطلقت النساء هذه الدعوات واستجابت لها كما فعل

## ٢.٤ كيف تكشف أشكال المشاركة المدنية متعددة الأبعاد في السلام والأمن؟

والإفراج عن الرهائن والسجناء والمختطفين. من الصعب التعامل مع سلطة الأمر الواقع، لكننا مستمرون لأننا نؤمن بقيم ومبادئ السلام والأمن. لقد استطعنا فتح بعض الأبواب المغلقة، وأثرنا على صناعات القرار. ونحن نرغب في التصدي للتحديات التي تواجه البلد» (المناقشة الجماعية لقادة أحزاب سياسية نسائية، صنعاء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

لم تكن العلامات المبكرة إيجابية لاستمرار زخم الشوارع، وكان رد الفعل ضد النساء من الفصائل المحافظة مؤشراً مبكراً على أن تحررهن لن يعزز بهذه السهولة. ويلاحظ محللون معاصرون أن «النساء يخسرن معركة تحويل أفكارهن إلى نفوذ سياسي والحفاظ عن الدور الفاعل الذي لعبته في البداية»: <sup>٧</sup> فهن يتعرضن عادة للسخرية في وسائل الإعلام بوصفهن جاهلات أو غير قادرات على التعليق الاجتماعي والسياسي والتنظيم، أو مواجهة العنف الجسدي المباشر عندما يحاولن المشاركة في الحياة السياسية العامة. <sup>٨</sup>

«لقد أصبحنا مشاركات في قضايا إنسانية مثل إحالة ملفات النازحين والإفراج عن الرهائن والسجناء والمختطفين. لقد استطعنا فتح بعض الأبواب المغلقة، وأثرنا على صناعات القرار. ونحن نرغب في التصدي للتحديات التي تواجه البلد»

- سياسية من صنعاء.

بيد أننا نود في هذا التقرير تسليط الضوء على مدى تأثير تجارب المرأة في المشاركة المباشرة في السلام والأمن على استمرارها في رؤية نفسها اليوم. وكما أوضحت عضو في منظمة مجتمع مدني ليبية: «بدأت نشاطي للتعبير عن المخاوف الأمنية للنساء، لأنني كغيري من النساء وأطفالهن، ومجتمعنا كله، أحتاج إلى السلام» (مجموعات النقاش في سبها، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). ومع أن الوضع السياسي والأمني تدهور في كلا البلدين تدهوراً كبيراً منذ عام ٢٠١١، ما جعل من الصعب جداً أن يكون المرء مواطناً نشطاً، تذكرت النساء بأن مشاركتهن المبكرة سمحت لهن بتجربة درجة جديدة من القوة الشخصية ما زلن يعتمدن عليها اليوم لدعم جهود المقاومة التي يبذلنها. وقالت نساء يمنيات: «لقد أصبحنا مشاركات في قضايا إنسانية مثل إحالة ملفات النازحين

٧- روث هاناو سانتيني، «ماذا تخبرنا حقوق المرأة عن الربيع العربي». سلسلة تحليل الولايات المتحدة - أوروبا رقم ٥٢، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: متاح على: <https://www.brookings.edu/research/what-womens-rights-tell-us-about-the-arab-spring/> (جري التصفح في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧).  
٨- انظر، على سبيل المثال، جيسيكا نويرث، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، «لماذا لا يتم إشراك النساء في جهود بناء السلام؟» التي تناقش مقتل القائدة النسوية الليبية سلوى بوقعيقص، مؤسسة منصة المرأة الليبية.

<https://www.thestar.com/opinion/commentary/2017/01/09/why-are-women-not-included-in-peacebuilding-efforts.html> ووميض شاكر، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، «اليمن: منشور جديد يدعو إلى إشراك المرأة بشكل دائم في حل النزاعات».

وبالمثل، تحدثت النساء في ليبيا عن دعمهن لعمل المصالحة، مثلاً مع الأشخاص الذين نزحوا، فضلاً عن جهودهن لإرشاد الشباب لمنع دخولهم الجماعات المسلحة، والحد من التسلح. قالت إحدى المستطلعات في المناقشة الجماعية في سبها (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦): «ينبغي أن يعمل جميع الليبيين على نزع السلاح ويهتموا به إذا كانوا يريدون السلام حقاً.»

وبرغم الرد العنيف وفقدان المكانة التي ذكرتها نساء في كل الدول العربية (برات وآخرون، ٢٠١٥)، فقد أثبتت النساء أنهن يستطعن تحقيق النجاح في المشاركة المدنية. ويواصل شركاء الرابطة، رغم وصفهم قسوة الحياة في ظل الحكم العسكري المشدد، موقفهم الإيجابي بضرورة قيام النساء بالتعليق على الشؤون السياسية والأمنية. وبغض النظر عن مستوى مشاركتهن الرسمية وغير الرسمية في السياسة، لا تزال المشاركات في مجموعات النقاش يتصورن أنفسهن بناء على التغييرات الشخصية والثقافية التي اكتسبها أثناء الانتفاضات. وثمة موضوع غالباً ما

يتكرر في مناقشاتهم وهو أن النساء لم يعدن يشعرن أنهن نكرات، وما عدن يقبلن أن مناقشات السلام والأمن من المحرمات. وقد عبرت امرأة في منتصف العمر أثناء مناقشة مع نساء محليات في طرابلس قائلة: «كان لدينا مشاكل أمنية [في ظل القذافي] ولكن لا أحد كان بإمكانه أن يهتم، وكنا نخشى الحديث عنها. كان العنف غير مرئي من قبل، والآن يجري الحديث عن كل شيء، بما في ذلك في وسائل الإعلام». وعلى الرغم من اختلافاتهن العديدة، لم يكن لديهن أي شعور على الإطلاق بأن النساء سيقبلن إقصاءهن مرة أخرى. فقد أدلت أكبر المشاركات سناً، وعمرها ٨٦ عاماً، بهذه الملاحظة: «ينبغي أن تشارك النساء. ليس للنساء سند في ليبيا، وهن الأكثر تضرراً (مناقشات طرابلس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

ووصفت المشاركات في مجموعات النقاش جميعاً أنفسهن كمشاركات مطلعات انضممن إلى الرجال في استكشاف فضاءات سياسية جديدة فتحتها الانتفاضات. وبوصفهن



نساء ليبيا خلال حدث هدف إلى تشجيع المرشحات على المشاركة بشكل كامل في أول انتخابات حرة في البلاد منذ ما يقرب من نصف قرن الصورة للأمم المتحدة / جايسن أثناسيادس

العائلات العالقة في الخروج من خطوط النار. وعملن على تحسين الخدمات الاجتماعية، وضمنها التعليم. وروت مشاركة من تعز تجربتها الشخصية قائلة: «إحدى المبادرات التي قمت بها تهدف إلى إعادة فتح المدارس من خلال التواصل مع قادة الميليشيات. نجحت المبادرة في بعض الأماكن، ونحن نعمل الآن على إعادة فتح مزيد من المدارس. وثمة مبادرة أخرى شاركتُ بها هي فتح ممرات إنسانية بين شرق المدينة وغربها، ولكن للأسف لم تنجح جهودنا بسبب عدم التزام الطرفين المتحاربين».

بوصفهن مواطنات ناشطات، لسن مستعدات للعودة إلى الصمت. فقد قالت الباحثة الرئيسية في ليبيا: «بإجراء هذا البحث، خرجت من شعوري بالعزلة. وأدركت أنني لست وحدي، ومجموعتنا ليست وحدها في الدعوة إلى قيم السلام والاندماج. وساعدتني رؤية هؤلاء النساء المذهلات في تذكر أننا جميعاً معنيون، نحن نشترك في الإيمان بالحرية. أستطيع رؤية أملهن وهو يعبر عن آمالي. أستطيع رؤية تحدياتهن وصراعاتهن، لكنني أرى أملهن أكثر من أي شيء. أنا أشاركهن إياه».

ليبيات ويمنيات وبوصفهن مواطنات مهتمات، فقد جربن نوعاً جديداً من المقاومة المجتمعية والشاملة للاستبداد والبيئات العسكرية. فعلى سبيل المثال، تركز النساء في عدن على مكافحة التطرف العنيف والأصولية، وعلى التماسك الاجتماعي، ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين، والدعم النفسي والاجتماعي، والإغاثة. وقالت إحدى المشاركات من عدن: «أجرينا جلسات توعية حول نزع السلاح من أجل مدينة خالية من الأسلحة». كما تتصدى النساء في عدن إلى التطرف في أوساط الشباب من خلال رصد علاماته المبكرة، وتنظيم جلسات توعية لعكسها أو إلغاء تطرفها. وتلجأ النساء أيضاً إلى الكتابة في الصحف عن التطرف والإرهاب. فقد روت إحدى المشاركات تجربتها بالقول:

«عقدنا جلسات توعية للشباب. نحن نوضح لهم الفرق بين المقاومة والإرهاب. ونشرح لهم سبل اكتشاف المجموعات المشبوهة والإبلاغ عنها»

- ناشطة من عدن.

أما النساء في صنعاء، فتتمحور جهودهن في المقام الأول حول توفير خدمات متنوعة للنازحين، كالإغاثة وتقييم الأضرار والدعوة من أجل السلام. وقدمت نساء صنعاء للنازحين دعماً نفسياً واجتماعياً وخدمات إيواء، وجمعن التبرعات لمساعدة النازحين وغيرهم. كما نظمن أنفسهن لإطلاق سراح المعتقلين.

وتركز النساء في تعز على الإغاثة وبناء السلام والأمن. وقد عملن على تنظيم قوافل الإغاثة وتهريب الأدوية إلى المستشفيات في المناطق المحاصرة، وأنقذن مواطنين أصيبوا بجروح، وعبرن أثناء تبادل إطلاق النار لمساعدة



# ٥. «هناك الكثير من الضربات الموجهة ضدنا»: التحديات والأولويات والاهتمامات المتعلقة بسلام المرأة وأمنها

## ٥.١ العسكرة: محظورة في العلن، ومصدر قلق كبير في السر

سئلت لماذا نزع السلاح من أولوياتها: «أختار هذه القضية لأنها ضرورية لتحقيق السلام في ليبيا. ينبغي أن يعمل جميع الليبيين ويهتموا بنزع السلاح إذا كانوا يريدون السلام حقاً»، وأجابت ناشطة أخرى: «المجتمع الخالي من العنف مجتمع صحي للنساء والأطفال والرجال». وكاستراتيجية لمواجهة هذه الأولوية الملحة، قالت المستطلعات في اليمن إن إدماج المرأة في القطاع الأمني خطوة ضرورية لتحسين الأمن في البلاد. وشددوا على ضرورة إشراك النساء في وضع وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

كانت المناقشات حول العسكرة، والطائفية المسلحة كقوة سياسية جديدة، صعبة على الدوام في الماضي، لكن تناولها في المجالات العامة غدا الآن شبه محرم. فتراجع سلامة النساء لا يقتصر على التهديد الجسدي: على الرغم من أنهن أصبحن أكثر إجابة في استخدام أجندة المرأة والسلام والأمن لتأطير ملاحظاتهم واهتماماتهم السياسية، بات من الخطر علمهن محاولة تحديد وفهم عملية صنع قرار «الأمن القومي» وإجراءاته، ناهيك عن التعليق عليها أو نقدها.

«نحن لسنا بحاجة إلى كثير من الطعام، لسنا بحاجة إلى كثير من المال، بل ما يكفي فقط لإطعام أطفالنا وخبز وماء فقط. لكن الوسيلة الأكثر أهمية للوصول إلى الأمن في بلادنا هي نزع السلاح».

- نازحة من ليبيا.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصعوبة، حددت المستطلعات والمشاركات في المشاورات المحلية في اليمن وليبيا جميعهن مسألة الوجود والاستخدام الواسع للأسلحة أولوية رئيسة للسلام والأمن ينبغي معالجتها. واشتكت النازحات في ليبيا من انتشار الأسلحة في كل مكان تقريباً، حتى في حفلات الزفاف والمستشفيات. وكان انتشار الأسلحة أولوية السلام والأمن الوحيدة المشتركة بين مجموعتي النقاش. وأشارت المشاركات بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى الجماعات المسلحة و/أو الميليشيات بوصفهم أكثر المعنيين بالسلام والأمن، في حين وصفن النساء والأطفال والمدنيين والمسنين بأنهم أكثر الفئات تأثراً بالسلام والأمن. كما قالت بعضهن إن النساء، بسبب انتشار الأسلحة على نطاق واسع، لا يستطعن فعل شيء أو التحدث عن أي شيء، وبالتالي ربطن عدم حرية المرأة في التعبير بسيطرة السلاح. وقالت ناشطة من ليبيا، عندما

## ٢.٥ مخاوف متعددة الأبعاد متعلقة بالسلام والأمن

« وأشارت النازحات في صنعاء إلى أن جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية لا توزع توزيعاً عادلاً، وتخضع للمحاباة، وغالباً ما تستولي عليها الجماعات المسلحة.»  
وقالت أخرى: «من ماتوا ارتاحوا. أما نحن فلسنا أحياء ولا أموات.»

وقالت إحداهن: «تذهب المعونة إلى أشخاص لا يحتاجون إليها، ونحن نتلقى فتاتاً لا تلي احتياجاتنا». وقالت أخرى: «من ماتوا ارتاحوا. أما نحن فلسنا أحياء ولا أموات.»

وثمة مصدراً قلق خاصان باليمن هما التحرش الجنسي ضد الأطفال والقصف العشوائي. فقد أعربت النازحات في عدن، على سبيل المثال، عن قلقهن إزاء الظروف المجتمعية غير الآمنة مع انتشار المخدرات والتحرش الجنسي الذي يستهدف الأطفال. وقالت إحداهن: «الشرطة لا تستمع إلينا. نحن نشكي على شباب يتحرشون بأطفالنا لكن الشرطة لا تفعل شيئاً». وحددت النساء في تعز انعدام الأمن باعتباره مصدر قلق، لأنهن مستهدفات من جميع الأطراف المتحاربة بالغارات الجوية أو القصف العشوائي أو القنص. وتلاحظ النساء في اليمن أن «مجموعات غير رسمية تتدخل في إدارة مؤسساتنا... لقد دمروا أي عدالة اجتماعية ونزاهة كانت موجودة. وهم يتقاسمون أجنادات ليست جيدة للوطن. وعلى وجه الخصوص، يجب إخراج الميليشيات من المؤسسات الأمنية لأنها لا تحقق سيادة القانون للأشخاص العاديين (مجموعة النقاش، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

من بين أولويات السلام والأمن الأخرى التي تم تحديدها الأمن الغذائي، والإسكان، وانعدام الأمن، والحماية في مخيمات النزوح، والبطالة، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومحدودية السيولة المالية والتضخم، وغير ذلك الكثير (انظر أدناه). وكانت بعض هذه الأولويات مشتركة بين ليبيا واليمن، فيما كان بعضها الآخر خاصاً بأحد البلدين دون الآخر.

وبالإضافة إلى الاستخدام واسع النطاق للأسلحة والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على وجه الخصوص، ذكرت المستطلعات في عدن المسائل التالية بوصفها تحديات حاسمة تواجههم: زيادة المناطقية، والاختفاء القسري، ونقص أفراد الأمن المؤهلين، واستخدام السجون غير القانونية. وأعربوا عن قلقهم إزاء شلل النظام القضائي، ودعوا إلى إعادة فتح المحاكم، واشتكوا من التهميش المنهجي في القطاع العام وزيادة الفساد. كما أثاروا مخاوف بشأن التهديدات بالاعتقال، بما في ذلك ضد المدافعين عن حقوق المرأة، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وحددوا دعم النساء وأسر الشهداء والجرحى كأولوية.

وعلى غرار النازحات في ليبيا، عبرت النازحات في عدن عن مخاوفهن بشأن ظروف السكن الصعبة. فالنازحات في عدن يكابدن ظروفًا شاقة، كاحتفاظ المساكن التي تفتقر إلى الخصوصية، ونقص الغذاء، وصعوبة تسجيل الأطفال في المدارس، ومشاكل في الحصول على وثائق الهوية. كما اتهمن الوكالات الإنسانية بالفساد والتوزيع غير العادل، وقالت إحداهن: «جاءت المنظمة غير الحكومية «س» وسجلت أسماءنا للحصول على المعونة الغذائية، ولكننا لم نستلم شيئاً حتى الآن». وحددت النازحات في كلا البلدين توليد الدخل، والمأوى، وإيجار السكن، والأمن الغذائي من بين اهتماماتهن العليا.

## ٣.٥ هل مشاركة النساء المحليات في التطورات السياسية والمفاوضات أسطورة؟

### «ينبغي أن يناقش الاتفاق السياسي في اليمن مسائل نزع السلاح، وحظر الانتشار العالمي للأسلحة».

وفي هذا السياق، أفادت بعضهن بأن حلف الناتو وقوات أجنبية أخرى جعلتهن يشعرن بعدم الأمان، وأن ثمة حاجة ماسة إلى جيش وطني يحل محل كل الجماعات المسلحة. وأظهرت المشاركات في اليمن اهتماماً وفهماً متقدمين للتطورات السياسية، مع الحفاظ على وجهة نظر نقدية بناءة حول سبل تطور المفاوضات. ووصفن مفاوضات السلام بأنها «موسمية» وتفتقر إلى الاستدامة. كما انتقدن ببطء تحرك الأمم المتحدة للعمل على التوصل إلى حل. وقدمن آراء بخصوص الفشل في تحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ بالمائة في العملية السياسية، وانعدام الإرادة السياسية، والجهل بالقرار الأممي ١٣٢٥. وتعتقد المستطلعات أيضاً أن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن يستطيع لعب دور أكثر حزمًا في الدفع بمشاركة المرأة. وأعربت النساء في عدن عن خيبة أملهن في محادثات السلام التي لم تطرح قضية الجنوب، بما في ذلك تقرير المصير، على الطاولة، ولم تشمل الفصائل الجنوبية، بما في ذلك نساء الجنوب. ووصفن خارطة الطريق التي يطمحن إليها من أجل حل سياسي على أساس نتائج الحوار الوطني ومبادئ العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني.

أظهرت المشاركات في المشاورات المحلية التي عقدت في كل من اليمن وليبيا مستويات وأنواعاً مختلفة من المشاركة في التطورات السياسية. وبشكل أكثر تحديداً في اتفاقات السلام والمفاوضات. فالنازحات من تاورغاء على دراية بالاتفاق السياسي في ليبيا، ومهتمات بشكل خاص بالمادة المتعلقة بالنازحين. ففي الاتفاق السياسي الليبي، تعالج المادة ٢٥ من المبادئ المنظمة قضية النازحين بإيجاز وبصورة عامة. كما تشير المواد ٢٥-٧ و٢٧ و٥٩ إلى نقاط مماثلة، كالعبارة التالية: «العودة الطوعية والأمنة للاجئين والنازحين». ووصفت بعض المشاركات الاتفاق السياسي بأنه «غير كافٍ» نظراً لعدم وجود آليات تنفيذ واضحة، بينما قالت أخريات إن تحقيق شروط عودة النازحين صعب للغاية. ولم تظهر المستطلعات مستوى معيناً من الوعي السياسي فحسب، بل وقدمن تحليلاً شاملاً ومشاركة بشأن القضايا التي تؤثر عليهن مباشرة. وفي هذا السياق بالذات، لم يبدن رفضاً لمناقشة مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو استهداف الناشطات السياسيات<sup>٩</sup>. فعلى سبيل المثال، ذكرن قصة امرأة كانت تشارك مباشرة وتعمل في وحدة شؤون المرأة - التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية - اختطفت من المخيم وهي محتجزة حالياً. وفي ذلك السياق، ناقشن مسألة اغتصاب النساء والفتيات في السجون ومراكز الاحتجاز. وتشير المادة ٢٨-٤ من الاتفاق السياسي إلى السجناء، لكنها لا تتطرق إلى النوع الاجتماعي على الإطلاق. وحددت المستطلعات صلة قوية بين المفاوضات السياسية ونزع السلاح، الأمر الذي أظهر مرة أخرى أن السلاح مصدر قلق جدي لهن. وقالت إحداهن:

٩- أشار باحثون ميدانيون في ليبيا إلى أن المشاركين لا يبدون مرتاحين للحديث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما أنهم لم يستجيبوا لقضايا أو اهتمامات خاصة بالمرأة. وعلى الرغم من أن معظمهم يعترف بوجود العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع في ليبيا، كان هناك ميل بين عدة مستجيبين إلى تطبيع العنف ضد النساء والفتيات.

## معايير إشراك النساء في مفاوضات السلام كما ذكرتها النساء المستطلعات:

- الكفاءة والأهلية، بما في ذلك امتلاك مهارات الوساطة والتفاوض، وفهم الظروف السياسية، ومهارات المناصرة والدعابة.

- امتلاك مهارات القيادة السياسية والتمتع بنفوذ مجتمعي وأن يكن من الناشطات النسويات أو المدافعات عن حقوق المرأة.

- ضمان تمثيلهن لمختلف المناطق، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة الإعلام والرأي، ولمختلف الفئات العمرية.

- عدم التحيز

وخلافاً للمجموعات الأخرى، قالت بعض النازحات في ليبيا إنهن سمعن فقط عن اتفاق السلام، لكنهن لم يقرأنه. وتعكس إجابتهن مستوى أدنى بكثير من المشاركة في المفاوضات السياسية، إن وجدت. وقال بعضهن إن أعضاء الأطراف المتفاوضة لا يشاركون في المفاوضات إلا للاستفادة من «المال والإقامة في الفنادق» وأن لا نتائج إيجابية أو ملموسة لهذه الاجتماعات. كما اتهمهم «بالاهتمام بأنفسهم فحسب» وقلن إن اتفاق السلام لا يتمحور حول أولويات المدنيين ومصالحهم.





أحمد شهاب  
AHMED SHIHAB

# ٦. كيف يرتبط منع حرية حركة المرأة في ليبيا واليمن بتقليص مشاركتها؟

التركيز على زيادة مشاركة النساء في جميع جوانب التحليل الأمني وصنع القرار، كي يتمكن من «المساعدة في نهاية المطاف في تشكيل مجتمعات لا يكون فيه العنف الذي تتعرض له النساء هو القاعدة».

وفي كل من اليمن وليبيا، أدى انخفاض كبير في حركة النساء إلى إعادتهن إلى الظل مرة أخرى، مع تفضيل التفسيرات المحافظة للمرأة باعتبارها حاملة لشرف عائلتها، وبحاجة إلى «حماية» الرجل التي تعتبر قناعاً لسيطرته. ومن خلال الاهتمام بالمسؤولية الدولية في عسكرة ليبيا واليمن وتفككهما السياسي منذ عام ٢٠١١، سنبين كيف يمكن للأليات الوطنية للسيطرة الأبوية أن تجد بسهولة دعماً من مجتمع دولي لم يفعل سوى التشدق بأجندة المرأة والسلام والأمن.

«ودعي نفسك» هو اقتباس مأخوذ من نقاش بين نساء محليات في طرابلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شرحن فيه ظروف الحياة في مدينة لم تعد فيها النساء قادرات على التحرك بحرية، ناهيك عن التعبير عن آرائهن في منبر سياسي عام. قالت شابة عن آثار نقاط التفتيش: «يمكن أن تودعي نفسك إذا أردت التنقل بمفردك». كما ناقشت المجموعة كيف غدت الشائعات القوية والنشر المتعمد للمعلومات الكاذبة تكتيكاً لنشر الخوف ومنع حركة النساء ومشاركتهن. وهذه طريقة أخرى لجعلهن «يودعن أنفسهن» بخلق جو من انعدام الأمن النفسي بحيث لم يعد نصف المجتمع يجد سبيلاً إلى المشاركة في الحياة العامة. ونحن نشدد على هذه الكلمات لأنها تعيدنا مباشرة إلى ركيزة أساسية من ركائز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥:

## الحركة والنقل والتفتيش الأمني

التحولات في أنماط التنقل قبل اندلاع النزاعات وبعدها، ونقاط التفتيش العسكرية، ومرافقة الذكور أثناء التنقل.

من القضايا الرئيسية التي عبرت عنها المشاركات في اليمن وليبيا عن مخاوفهم المتعلقة بالسلام والأمن مسائل التنقل وحرية الحركة. فقد ذكرن كثيراً من التحديات الشائعة المتعلقة بالتنقل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١٠- تشودري، ٢٠١٢. «الدور الجوهري للمرأة في السلام والأمن: تكريس ومتابعة قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥». فلسطين-إسرائيل، مجلة السياسة والاقتصاد والثقافة، ١٧، ٣ و ٤: ٩-١٥، ص. ١٠.

## ٦. ١ أنماط التنقل

أفادت معظم المستطلعات بوجود تحولات وتغيرات سلبية في حرية المرأة في الحركة قبل وبعد الثورة. وقالت إحدى المشاركات النازحات في ليبيا: «كان بإمكان النساء من قبل التحرك في كل مكان، لكن الآن هذا مستحيل». وتحليل أنماط التنقل بعد الحرب، أفادت المشاركات في اليمن بأن الوقت الذي يستغرقه الانتقال في المناطق المتضررة من النزاع قد ازداد، والناس مضطرون لسلوك طرق صعبة تعرضهم لظروف أمنية متقلبة. وقالت نازحة من تعز: «الرحلة التي تستغرق نصف ساعة في الأيام العادية داخل المحافظة استغرقت مني ٧ ساعات بسبب الحرب... والرحلة إلى صنعاء من تعز، التي تستغرق عادة ٤ ساعات، استغرقت ١٥ ساعة». كما زادت تكلفة النقل داخل اليمن بشكل عام، لكنها مرتفعة أكثر عندما يتعلق الأمر بنقل نازحين. وقالت ممثلة عن منظمة مجتمع مدني في اليمن: «تبلغ تكاليف النقل أثناء النزوح بين ١٥٠ و ٤٥٠ دولاراً لكل أسرة، وهو ما لا تستطيع الأسر الفقيرة تحمله». وفي صنعاء، ذكرت يمينيات ناشطات في المجتمع المدني أنه بات عليهن الآن الحصول على تصريح لتنفيذ النشاطات أو المشاريع. وهن يلجأن أحياناً إلى العمل سراً لتجنب هذه التراخيص. وقالت إحدى المستطلعات:

«يتطلب نشاط بسيط كزيارة

مدرسة أو مقابلة النازحين

تصريحاً قد يستغرق

الحصول عليه شهراً، إذا

أمكن الحصول عليه

أصلاً».

- ناشطة من اليمن.

## ٦. ٢ وصاية الذكور

تعليقاً على اللجوء إلى محرم (وصي / مرافق) عند التنقل، أشارت ناشطات في منظمات المجتمع المدني في اليمن إلى أنهن لا يحتجن إلى محرم، إلا أنهن أوضحت أن بعض النساء يخترن وجوده لأسباب تتعلق بالسلامة الشخصية، خاصة عند الذهاب إلى مناطق خارج أرضهم المعتادة. وأفادت أخريات بأنهن في بعض المناطق كصعدة ملزمات بوجود محرم.

أما في ليبيا فقد أفادت غالبية النازحات بأنهن لا يسافرن بدون مرافقين ذكور. وقالت إحداهن إن سفر النساء بمفردهن يشكل تهديداً أمنياً خطيراً لهن: «يمكن أن تودعي نفسك إذا أردت التنقل بمفردك». وقالت ناشطة في مجال سلام وأمن المرأة من سبها في ليبيا: «أستطيع التنقل بمفردني في أماكن قريبة داخل مجتمعي. ولكن هذا يتغير عند السفر إلى أماكن أبعد؛ ففي هذه الحالة أنتقل مع مرافق - نحن نعبر العديد من نقاط التفتيش وبعضها وهمي». وقد تجلّى انهيار آخر معالم سيادة القانون الموحد في ليبيا في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧، مع حظر تعسفي، وإن بشكل دراماتيكي، أصدره أحد الحكام العسكريين الجدد، عبد الرزاق الناظوري، ضد العازبات اللواتي يسافرن إلى الخارج بدون مرافقة ولي أمر. وكان هذا الحظر غير دستوري وفقاً لدستور ٢٠١١ وغير قابل للتنفيذ خارج مطار الأبرق، الواقع تحت سيطرة الناظوري. غير أن الأخير لم يكثر بعدم شرعية أفعاله وعدم قابليتها للتنفيذ عندما أصدر المرسوم. والأمر الفعال الوحيد الذي قاد إلى إلغائه هو الرفض المتواصل لمحاولة السيطرة هذه، الذي انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويحمل هذا القانون، وإن تم التراجع عنه، أبعاد وتداعيات عدة لفرض السيطرة الأبوية على النساء بشكل عام، والناشطات بشكل خاص. وقد حللت الباحثة الرئيسة في ليبيا هذا التأثير وقالت:

## « إن الناشطات «يتعرضن للهجوم في الشرق: فالسلطات العسكرية تخشى أن تعمل المرأة ضد أجندها ومصالحها.»

### - باحثة رئيسية في ليبيا.

ولهذا السبب فرض حظر على حرية تنقل النساء، بحجة أنه من غير الآمن أن يسافرن لوحدهن أو يعني أن سفرهن المستقل يجعلهن «تهديدات أمنية». إن مصطلح «الآمن» يمكن توظيفه بسهولة».

## ٦. ٣ نقاط التفتيش

في اليمن، التنقل بين المحافظات الشمالية والجنوبية صعب بشكل خاص. إذ يوجد كثير من نقاط التفتيش التي تنتمي إلى جماعات مسلحة مختلفة، وهو وضع منتشر كذلك في ليبيا. وأفادت غالبية الليبيين السود النازحين بأنهم يشعرون بالخوف والتهديد في كل مرة يعبرون فيها حاجزا أمنياً، ورووا حوادث ضرب وعنف جنسي. ومن الملفت أن نازحات أخريات لم يظهن مشاعر خوف عند الإبلاغ عن حوادث تحرش، بل قلن إن «النساء هن اللواتي جلبن ذلك لأنفسهن». ومع ذلك قلن إن سلوك المسلحين في نقاط التفتيش المذكورة مع الأسر أكثر ودية من سلوكهم مع الأفراد من الرجال والنساء. وثمة ظاهرة خاصة بليبيا هي اختطاف النساء عند نقاط التفتيش في حال كان المسلحون يريدون امرأة محددة. وفي تحليل الآثار الخاصة لتدابير الرقابة المشددة ضد النساء في شرق ليبيا، قالت الباحثة الرئيسية إن السلطة العسكرية التي أعلنت عن نفسها في الشرق (الجيش العربي الليبي) «أعلنت حرباً فعلية على النساء. ونحن نعلم أن هذا يعني أن الاعتداءات عليهن ستزيد. ونفهم بالضبط كيف يستخدمون القيم الأبوية المحلية لفرض نوع من «وصاية

الدولة» على المرأة». ويرجح أن أكثر من استفادوا من إدخال التطرف الديني في السياسة - وغالبيتهم العظمى رجال محافظون - أصروا بقوة على حرمان النساء اللواتي انضممن إلى الانتفاضات الشعبية من أي دور عام في المستقبل. وبمراقبة مدى استعدادهم لتعزيز رسالتهم بالعنف العام القائم على النوع الاجتماعي، ركزت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، مثل شركائها، على طريقة تعامل النساء مع النسخ المتطرفة والعسكرية للإسلام السياسي التي بدأت بقوة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، أعربت الباحثة الرئيسية في ليبيا عما يلي: «إن الميليشيات هي مجرد امتداد للقيم المألوفة لدى الرجال من خلال سلوكياتهم الحميمة لخلق هيكلية أكبر للسيطرة. وحتى الآن، تمكن النشطاء من منع حدوث ذلك، لكن الأمر ينذر بالأساليب التي سيواصلون اختبارها - سيقرون من يحصل على «تصاريح أمنية» حتى يتمكنوا من التحكم بشكل متزايد في الفضاء والخطاب العام، والاقتصاد المحلي، وما إلى ذلك.»



نساء يتظاهرن ويرفعن الأعلام الليبية في مصراتة - ليبيا  
الصورة للأمم المتحدة / ايسن فوتن

# ٧. هل يعمل المجتمع الدولي على تطبيع التطرف العنيف وتعزيز الرقابة الأبوية الوطنية؟

نسوية تلاحظ التحوير العميق الذي جرى على صياغة لغة القرار ١٣٢٥ لكي يوافق مجلس الأمن على إصداره. ولم تشهد السنوات الست عشرة المنصرمة منذ إقراره تغييراً حقيقياً يذكر على أرض الواقع بحيث أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها، في دورتها الخامسة والخمسين في عام ٢٠١٣، «بشأن محدودية المشاركة السياسية للمرأة وخطر إقصاءها وتمييزها، على الرغم من دورها النشط أثناء العمليات الانتقالية في بلادها»<sup>١٢</sup>.

في وقت كتابة هذا التقرير، مطلع عام ٢٠١٧، كان النشاط الاجتماعي قد تقلص عملياً في كلا البلدين، وربما أكثر الخسائر فظاعة حتى الآن هي إخراج النساء من مواقع شغلها، حتى في ظل الدكتاتوريات، في المؤسسات القضائية والأمنية والشرطة والعسكرية (الفيتوري، ٢٠١٥). وأحد أسباب هذه النكسة ظهور وتشجيع أشكال من التنظيم السياسي، تتلقى أيضاً دعماً من نساء محافظات أو متدينات جداً، وأكثر استبداداً وعسكرة من الدكتاتوريات التي سعت الانتفاضات إلى الإطاحة بها. وهذا أيضاً نتيجة لتدهور الأمن اليومي الذي جعل من الصعب عليهن الذهاب إلى العمل أو السفر داخل بلادهن. والمجتمع الدولي متهم غالباً بجعل هذا الوضع أسوأ بسبب نظرتة الضيقة أو غير الشاملة للأسباب الأساسية لانعدام الأمن الذي يفترض به أن يعالجها.

سمع شركاؤنا في البلدين مراراً وتكراراً من عشرات النساء اللواتي استطاعوا إجراء مقابلات معهن في نهاية عام ٢٠١٦ وبداية عام ٢٠١٧، أسئلة من قبيل: «لماذا لا تُطبّق الضمانات الدولية للسلام والأمن؟» «كل ما نريده هو نزع السلاح، فلماذا توجد أسلحة أكثر من أي وقت مضى – من أين أتت؟» وللإجابة على هذه الأسئلة، من المفيد تبني منظور تاريخي حيال القرار ١٣٢٥، وهو ما دعت إليه سينثيا كوكبرن (٢٠١١) منذ صدوره. وقد صرح السفير أنوار تشودري<sup>١١</sup> في روايته عن الأحداث التي سبقت صدور القرار ١٣٢٥:

أعرب بعض زملائي عن عدم اهتمام واسع النطاق - بل ولامبالاة - قائلين إن الرئيس يضعف ولاية المجلس بمحاولة طرح «قضية ناعمة» على جدول أعماله... وقد قاوم الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس بعناد من خلال مناورات إجرائية وموضوعية... نظرياً، بدا أنهم قرروا عدم ربط المرأة والسلام والأمن. كما تبين لي أن السفراء لدى الأمم المتحدة لا يشعرون عموماً بأن قضايا المرأة أولوية قصوى لهم - وكثير منهم لا يتلقى تعليمات واضحة في هذا الصدد من حكوماتهم (تشودري ٢٠٠١، ١٢-١١).

وهذا الوصف، الذي لم يركز على كيف تمت إعادة صياغة القرار ١٣٢٥ في النهاية لتجاوز اعتراضات مجلس الأمن، يتقاطع مع رواية كوكبرن، وهي أول محللة سلام

١١- مثل تشودري بنغلاديش في مجلس الأمن خلال عضويتها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأصدر في هذا الدور البيان الأولي الذي سيؤدي في النهاية إلى إقرار القرار بعد ذلك بسنة.

١٢- متاح على:

وبحلول عام ٢٠١٧، امتدت مستويات قسوى لعنف الحروب المؤججة دولياً، والتي كانت مألوفة لدى النساء في فلسطين ولبنان والكويت والعراق، إلى سوريا وحالياً إلى ليبيا واليمن.

وبدأت التحالفات الدولية نفسها، التحالفات العسكرية نفسها تغذيها شركات إنتاج وتصدير الأسلحة نفسها، حملات قصف مستمر لها التأثيرات المجحفة نفسها على حياة المدنيين والبنية التحتية اللازمة لجعل هذه الحياة «صالحة للعيش»

- بتلر ٢٠٠٤ -

وفي الوقت نفسه، طبقت آليات «الوساطة» و«إعادة الإعمار» المعتادة التي توسطت فيها وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة ليتسنى للمجتمع الدولي، ولاسيما الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، إقناع أنفسهم بأنهم يفعلون شيئاً لإصلاح الضرر الذي سببته تدخلاتهم العسكرية وتواطؤهم. وتراكمت الأرباح<sup>١٢</sup> ولا تزال المرأة تتعرض للإهمال والتجاهل والإقصاء عن الاجتماعات رفيعة المستوى، ومحادثات السلام، وجميع عمليات صنع القرار الأخرى<sup>١٤</sup>. وكما تلاحظ الباحثة الرئيسية في اليمن،

«تضطر النساء الجنوبيات إلى السفر إلى صنعاء للمشاركة في مشاورات السلام التي تديرها الأمم المتحدة، وهذا أمر خطير جداً عليهن. وقد حملت الأمم المتحدة النساء على التوقيع على تنازل بأنها غير مسؤولة إذا حدث لهن أي مكروه أثناء السفر.»

وتتمركز الأمم المتحدة في مكتبها في العاصمة ولا تعطي اهتماماً يذكر بالبلاد ككل. وزار المبعوث الخاص للأمين العام عدن مرة واحدة ولم يجتمع مع النساء. وفي صنعاء التقى ثلاث أو أربع مرات مع النساء، ولكن فقط مع عضوات الميثاق ممن خضعن لتدقيق هيئة الأمم المتحدة للمرأة. أعتقد أنه افترض أنه لقاء مثل جميع اللقاءات، لكنه ليس كذلك؛ وهذا لا يساعد على نزع فتيل التوتر على الأرض.»

١٣ - <https://www.pri.org/stories/2014-05-23/peace-loving-sweden-and-switzerland-are-among-top-arms-exporters-capita-world>  
١٤ - عندما بدأت الانتفاضات العربية، لم يكن لدينا معاهدة تجارة الأسلحة والقرار ٣٠ الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (بشأن ربط الاتفاقية وأجندة المرأة والسلام والأمن) وقرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (كلها من عام ٢٠١٣)، وهي أدوات تساعدنا الآن في تقييم أكثر نقدياً لجوانب انعدام أمن المرأة متعددة الأبعاد.

« ثمة تداعيات حقيقية  
على الناس العاديين عندما  
يسمح للميليشيا بالوصول  
إلى المفاوضات - هذا يضيفي  
الشرعية على هؤلاء الرجال  
في أعينهم، وعندما تنتهي  
المحادثات التي تدعوهم إليها،  
يعودون إلى المجتمع الذي  
يحكمونه ويتصرفون كما  
يحلون لهم.»

- باحثة رئيسية في ليبيا.

والوضع مشابه في ليبيا بمعنى أن المجتمع الدولي لا يأخذ في الاعتبار العواقب الفعلية لخيارات سياسية ودبلوماسية معينة. فعلى سبيل المثال، لا يسبب إضفاء الشرعية الدولية على ميليشيات معينة انعدام أمن شديد متعدد الأبعاد للمدنيين عموماً والنساء خاصة فحسب، بل ويؤدي إلى تداعيات سلبية وغير مرغوب فيها على عمليات السلام والعمليات السياسية برمتها. وكما تحلل الباحثة الرئيسية في ليبيا: «من الآثار الفعلية أن النساء اللواتي لا يسافرن مع محرم لن يتمكن من المشاركة في أي نشاط ينظمه المجتمع الدولي. وهذا أمر مثير للسخرية لأن المجتمع الدولي لم يعترف بهذه الميليشيات إلا منذ فترة وجيزة - فقد أحضروها إلى طاولة المفاوضات، وكان تأثير ذلك إعطاء مصداقية للجيش العربي الليبي كمفاوض صالح. لذلك لا يمكن للمجتمع الدولي أن يدير ظهره الآن ويدعي أنه خائف. لا يستطيعون القول، «نحن لا نعرف بمنع السفر هذا. إنه قرار تعسفي أصدره أمير حرب غير شرعي.» لا يمكنك أن تقرر أنها شرعية اليوم لأنك تريد منها الجلوس على طاولة المفاوضات، ثم تدينها لأنها تصدر قوانين مزاجية بشأن التحكم بالنساء في اليوم التالي.





الصورة لأحمد شهاب

# ٨. ملاحظات ختامية

الأمنية الأوسع، بل وأولي اهتمام أقل بأثار وضع السلام والأمن في البلدان أو المنطقة بأسرها على النوع الاجتماعي. وقد اعتبر شركاء الرابطة أن تطبيق الإطار الجديد الذي يعاين انعدام الأمن، ولاسيما أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تتعرض لها النساء مع تزايد العنف المسلح، وسيلة مهمة للتعبير عن اعتراضهم على خيانة الوعود التي أطلقها الربيع العربي.

وتدعو رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، وشركاؤها في أوساط الجماعات النسائية التي تركز على السلام والأمن في اليمن وليبيا، مرة أخرى إلى التركيز الواسع اللازم لمعالجة المسببات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة وراء الأزمات المتصاعدة في هذه البلدان. وإذا أمكن القول إن هناك منظوراً «غريباً» موحداً لإيجاد حلول للنزاعات المسلحة في كلا البلدين، فإن الرابطة تحث على إعادة التركيز على دعم مقاربات مجتمعية محلية للغاية لفهم ومحاربة التطرف وأنواع العنف التي يسببها. ومن العناصر الحاسمة والمفقودة حالياً في هذا التحول إشراك النساء الهادف في الجهود الدبلوماسية وعلى المستوى المحلي لتحديد وتنفيذ مشاريع اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وسياسية يمكن أن تدعم الاستقرار والنمو في المستقبل. ويشكل العنف المسلح شكلاً فظيلاً من أشكال العنف ضد المرأة، والمجتمع الدولي ملزم أخلاقياً وقانونياً بمنع تحمل النساء أعبائه.

ومن بين أصعب النتائج التي توصلت إليها الرابطة وشركاؤها أن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عازمة على استبعاد النساء من أي عملية صنع قرار عامة

الوضع الذي تجد فيه المرأة نفسها في عام ٢٠١٧ ليس حتمياً. ففي الفترة التي سبقت الانتفاضات في عام ٢٠١١ وبعدها مباشرة، بما في ذلك في اليمن وليبيا، باتت الغالبية العظمى من الشركاء الإقليميين لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية يدركون أن شكلاً غير مسبوق من العسكرة الطائفية أخذ في الازدياد.<sup>١٥</sup> وهذا، في جانب منه، لم يكن غير متوقع، لكنه شكّل جزءاً من سلسلة من المقاومة الأبوية لتحرر المرأة التي نالته النساء في الثمانينات. ومع دخول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ، صادقت قيادات الدول العربية المحصورة بالذكور على الاتفاقية مع تحفظات، مستخدمين تشريعات وطنية، فسرها غالباً علماء دين محافظون، لمنع النساء من الحصول على حقوقهن وحريةهن الأساسية. وقد عملت النساء لسنوات على مقاومة ذلك قانونياً، بما في ذلك عن طريق إطلاق حملة «مساواة بدون تحفظ» الإقليمية في عام ٢٠٠٦ في محاولة لإرغام الحكومات الوطنية على رفع التحفظات، لاسيما ضد المواد ٢ و٩ و١٥ و١٦ التي تنظم زواج القصر، وممارسة تعدد الزوجات، والمساواة في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث، وحق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها.<sup>١٦</sup>

ومع ذلك، في زمن الانتفاضات، حاول عدد قليل جداً من النساء ربط عملهن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.<sup>١٧</sup> ونتيجة العيش في ظل أنظمة سياسية شديدة التقييد، لم تجر منظمات المجتمع المدني أو الأطراف المعنية الحكومية الوطنية سوى القليل من المناقشات الوطنية أو حتى الإقليمية بشأن المسائل

١٥- في ليبيا، على سبيل المثال، كانت هناك مناقشة عامة فورية حول إلغاء الحظر الذي فرضه القذافي على تعدد الزوجات، الذي نبه النساء إلى أن الحريات الصغيرة التي يتمتعن بها في ظل الديكتاتور قد تكون الآن في خطر. تم تقنين تعدد الزوجات في عام ٢٠١٣. انظر مصطفى فيتوري، ٢٣ آذار / مارس ٢٠١٥، «النساء يواجهن نكسات في ليبيا الجديدة» (متاح على:

<http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2015/03/libya-women-murder-situation-gaddafi-regime-militias.html>

١٦- راجع: <http://www.learningpartnership.org/citizenship>

١٧- يفسر ذلك جزئياً بأنهم عملن من إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ٢٠١١، كان إصدار التعليق العام رقم ٣٠ (٢٠١٣)، الذي يربط هذه الصكوك صراحة، لا يزال مستمراً في المستقبل.

أهليتهن للمشاركة أو عدم تمثيلهن للمجتمع بأكمله. وفي عام ٢٠١٧، لا نرى دعوات إلى مشاركة المرأة في جميع جوانب مفاوضات وإجراءات السلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة، إلا في الخطابات. وما زال التغاضي عن وجود عواقب حقيقية لهذا الإقصاء المستمر، خاصة بسبب انخفاض قيمة مهارات المرأة في الكشف المبكر عن التطرف المتصاعد في مجتمعاتها المحلية. ويجري تقويض قدرة النساء المثبتة على تخفيف هذا التطرف، لاسيما عندما تحدث في شبكات القرابة، عمداً لصالح حرب لا نهاية لها.

سواء كان ذلك بدافع من تفسير ضيق للإسلام ورغبة في فرض تعبيرها الثقافي بشكل متجانس بين المجتمعات المحلية، أو بسبب المعتقدات الثقافية الأبوية وهذا الهدف يجد نظيراً راعياً ومتساوياً في الأبوية لدى الغالبية العظمى من الدبلوماسيين الدوليين والمانحين وغيرهم من المحاورين. وبشكل جماعي، لا ترى الأطراف المعنية المهيمنة أي خطأ في الإقصاء المتواصل والكامل للنساء من مواقع صنع القرار: وبكل صراحة، فإن عدم وجود حافز لإشراك النساء مشترك بين الإسلاميين والسلك الدبلوماسي الذي يهيمن عليه الرجال. واللغة النمطية المستخدمة في ليبيا واليمن لتبرير غياب النساء متشابهة لدرجة أنها تبدو منسوخة - وتتراوح بين التنكر لهن كضحايا وإعلان عدم



يلعب الأطفال الصغار على مراجيح في ساحة الزاوية، ليبيا، وهي بلدة شهدت قتالا عنيفا كأحد أولى البلديات اللواتي صعدن ضد نظام معمر القذافي في شباط/فبراير ٢٠١١، وكانت آخر بلدة تم تحريرها.  
الصورة للأمم المتحدة / ايسن فوتن

# ٩. التوصيات

تحت رابطة النساء الدولية للسلام والحرية الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة على ما يلي:

## - حماية المدنيين والمهاجرين

- الوفاء بالالتزامات الدولية، المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لمنع التأثير المجحف للعنف المسلح على النساء اللبيات واليمنيات وأطفالهن. ولا يزال هذا العنف فظيماً بصفة خاصة لأن المرأة لا تزال مستبعدة من جميع عمليات صنع القرار المتصلة بالأمن تقريباً، فضلاً عن المفاوضات والعمليات الرسمية المتعلقة بالسلام.
- لن تقوّي التدخلات العسكرية الجارية في اليمن وليبيا سوى الجماعات المتطرفة الناشطة في كلا البلدين. وتعمّق الهجمات المسلحة بؤس المدنيين، الذين يشكلون الغالبية الساحقة من الضحايا. وللاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية - بما في ذلك المراكز الصحية والمدارس والأسواق، فضلاً عن التجمعات المجتمعية كحفلات الزفاف والجنائزات - عواقب وخيمة على النساء والأطفال.
- الدعوة إلى وضع حد فوري لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك القصف الجوي والقصف العشوائي وزرع الألغام الأرضية؛ وتشجيع وفرض وقف إطلاق النار من جانب واحد، ومراقبة أنشطة اللاعبين الدوليين والإقليميين والإبلاغ عنها باستمرار؛ وفرض مناطق عازلة محايدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؛ وإزالة مستودعات

الأسلحة والمعسكرات من المناطق المأهولة بالسكان.

- في اليمن، رفع أي حصار مفروض داخلياً على أي محافظة؛ وإنشاء ممرات إنسانية وحمايتها.

- الكف عن توجيه المساعدات المالية، الضرورية بشدة للأعمال الإنسانية، إلى العمليات العسكرية التي تهدف إلى «إنهاء الإرهاب» أو «السيطرة على المتطرفين»، بمن فيهم تنظيم داعش. فهذا لا يؤدي إلا إلى زيادة البيئة العسكرية. البدء في تمويل مشاريع إنمائية طويلة الأجل تعالج الأسباب الأساسية للاضطرابات. ويعد دعم استقلال النساء الاقتصادي مساهمة أساسية في إعادة الاستقرار على المدى الطويل.

- التصدي لأزمة حقوق الإنسان التي يواجهها اللاجئين والنازحون والمهاجرون جراء الأزمات، والذين لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات ويتعرضون بشكل خاص للاتجار والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والقتل غير القانوني والاستغلال الجنسي.

- ضمان حصول النازحات وأسرهن على خيارات مأوى لائقة بما في ذلك تقديم إعانات الإيجار؛ وتيسير عملية الحصول على أوراق إثبات الهوية والأوراق القانونية، وضمان حصول العازبات أو الأرمال أو المنفصلات عن أقاربهن الذكور بسبب الحرب على الوثائق اللازمة.

- منع وإدانة حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي واختطاف المدنيين.





# ١٠. مراجع تم الاستشهاد بها

سبيفاك، غياتري تشاكرافورتى. ١٩٨٨. «هل يمكن للكلمة أن تتحدث؟» في الماركسية وتفسير الثقافة، حرره نيلسون ولروسبرج. أوريانا: مطبعة جامعة إلينوي.

سينثيا اينول، ٢٠١٣ «بجدية! التحقيق في الأعتال والأزمات كما ولو كانت المرأة فعلاً مهمة». جامعة كاليفورنيا.

جوديث بتلر، ٢٠٠٤. حياة خطيرة: قوى الموت والعزاء. لندن: فيرسو.

سينثيا كوكبورن، ٢٠١١. «خناق على التناقض». دبلن، إيرلندا.

<http://www.cynthiacockburn.org/BlogNATO1325.pdf>

نيكولا برات، مها السعيد ولينا مرعي (محرران) إعادة النظر في النوع الاجتماعي في الثورات والمقاومة: دروس من العالم العربي، لندن: زيد، ٢٠١٥.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هي منظمة دولية غير حكومية (NGO) لديها أقسام وطنية تغطي كل القارات، ومركز أمانة دولية مقرها في جنيف، ومكتب في نيويورك يعنى في أعمال الأمم المتحدة.

منذ تأسيسها في عام ١٩١٥، جمعت الرابطة نساء من جميع أنحاء العالم ليتحدثن في العمل من أجل السلام من خلال وسائل اللاعنف وتعزيز العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع.

نهجنا هو دائما اللاعنف، ونستخدم الأطر القانونية والسياسية الدولية القائمة لتحقيق تغيير جوهري في طرق صياغة مفهوم الدول وتصديها لقضايا الجندر، والعسكرة، والسلام، والأمن.

قوتنا تكمن في قدرتنا على ربط الصعيدين الدولي والمحلي. نحن فخورات جدا لكوننا واحدة من أولى المنظمات للحصول على المركز الإستشاري مع الأمم المتحدة، والمنظمة الوحيدة المعترف بها كمنظمة مناهضة للحروب ضد النساء.



## WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR **PEACE & FREEDOM**

WILPF Geneva  
Rue de Varembe 1  
Case Postale 28  
1211 Geneva 20  
Switzerland  
T: +41 (0)22 919 70 80  
E: secretariat@wilpf.ch

WILPF New York  
777 UN Plaza, New  
York  
NY 10017 USA  
T: +1 212 682 1265

[www.wilpf.org](http://www.wilpf.org)